



إلى

السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء والمندوبين السامين

والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع: حكمة المؤسسات والمنشآت العامة .

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتنزيلا لمقتضيات الدستور المتعلقة بربط المسؤولية بالحاسبة، وتفعيلا للتوجهات الحكومية بشأن الانتقال إلى طور جديد في نظام الحكامة الجيدة، ونظرا للدور الريادي الذي تضطلع به المؤسسات والمنشآت العامة في مسلسل التنمية من خلال مساهماتها في تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع الهيكلية وتوفير الخدمات الأساسية، تم، بعد مشاورات موسعة مع الأطراف المعنية ووفق مقاربة تشاركية، وضع ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمنشآت العامة. ويحدد هذا الميثاق الممارسات التي يتعين اعتمادها من أجل تقوية دور المجالس التداولية لهذه الهيئات ومهنتها وتجسيد مبدأ الربط بين مسؤولية المسيرين والحاسبة، وكذا تحديث أدوات تسيير المنشأة وتعزيز الشفافية والتواصل والتشاور.

وفي هذا السياق، فإن المجالس التداولية للمؤسسات والمنشآت العامة مطالبة بالقيام بدورها على أكمل وجه، مع الحرص على عقد اجتماعاتها في المواعيد المحددة وبصفة منتظمة، والسهر على ملاءمة برامج عمل هاته المنشآت مع التوجهات والأهداف المسطرة من طرف الحكومة، وذلك من خلال مخططات مفصلة تتضمن مؤشرات مرقمة وأجلا محددة، وكذا الإجراءات اللازمة لترشيد النفقات والتوظيف الأمثل للموارد المتوفرة . كما أن هذه المجالس مدعوة إلى تتبع إنجازات المؤسسة ومراقبة عملها وتتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التدقيق والمراقبة التي تخضع لها، مع الحرص على توفر المنشأة على الإطار والآليات الملائمة لحكمة جيدة، ومنها على الخصوص، اللجن المتخصصة وأدوات التدبير والتتبع .

كما يجدر التأكيد على ضرورة الحضور الشخصي والمنتظم لأعضاء المجالس التداولية في أشغالها، علما بأن مدة مهمة ممثلي الدولة في هذه المجالس محددة في أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط لكل هيئة، على ألا يكون ممثل الدولة عضوا في أكثر من سبع هيئات تداولية في آن واحد دون احتساب اللجن المنبثقة عن هذه المجالس .

وفيما يخص مسيري المؤسسات والمنشآت العامة، وتأسيسا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ، فإنه سيتم توجيه رسائل مهام إليهم، تحدد ما تنتظره الحكومة أو هيئة الحكامة المكلفة بالتعيين من إدارة المنشأة وكذا التوجهات العامة المرسومة لها . كما سيتم العمل على تعميم وتطوير التعاقد بين الدولة والمنشآت العامة من أجل توضيح الأهداف وتعزيز آليات تقييم الأداء والإنجازات . وإضافة إلى ذلك، يتعين على المسيرين وضع وتطوير آليات الحكامة والمراقبة الداخلية وأدوات استشراف المخاطر والتتبع والتقييم على نحو يمكن المنشأة من أداء مهامها على الوجه الأمثل، ومن وضع المواطن المرتفق في صلب اهتمامات تحسين المرفق العمومي والخدمات المقدمة .

وفي إطار دعم الشفافية وثقافة التواصل حول البرامج والمسؤوليات والإنجازات بين المنشأة والدولة من جهة، وبين المنشأة وباقي الأطراف المعنية من جهة أخرى، يتعين تبني سياسة تواصلية من طرف المؤسسات والمنشآت العامة تروم وضع المعلومات الضرورية في متناول جميع الأطراف المعنية بصفة منتظمة وإعداد تقارير سنوية حول الإنجازات والأهداف، وكذا العمل على تبسيط المساطر وإنجازها إلكترونيا .

وبناء على ما سبق، فإنني أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور على المنشآت والمؤسسات العامة الخاضعة لوصايتكم، ودعوتها إلى السهر على تأمين تعميم واسع النطاق للميثاق السالف الذكر، وتفعيل أمثل لمحتواه، وترجمته على أرض الواقع من خلال وضع مخطط عمل على صعيد هذه الهيئات والشركات العامة التابعة لها، يتم تقديمه للمجالس التداولية بهدف المصادقة عليه وتتبع التنفيذ الملائم لمقتضياته .
والله من وراء القصد، والسلام.

رئيس الحكومة

عبد الإله ابن كيران

